

الرباط، 11 ماي 2012

بيان حقيقة

السيدة الحقاوي تؤكد أن الحكومة لم تلغ أي مشروع حكومي يستهدف النهوض بأوضاع المرأة

نشرت جريدة "الأحداث المغربية"، في عددها 4659 ليوم 09 ماي 2012 على عمود صفحاتها الثالثة "المغرب السياسي" مقالا تحت عنوان "هل تتسبب الحقاوي في إلغاء الدعم الأوربي لاستراتيجية المساواة؟". كما تناولت جريدة "النهار المغربية" نفس الموضوع، في الصفحة الثانية لعددها 2450 الصادر يوم 10 ماي 2012.

ولتوضيح هذا الموضوع، لا بد من التأكيد على أن:

- الحكومة لم تلغ أي مشروع حكومي يستهدف النهوض بأوضاع المرأة، بما في ذلك ما يسمى بـ"الأجندة الحكومية للمساواة"، بل إن خطة عملها تنبني على مبدأ ترسيخ المكتسبات الحقوقية في هذا المجال، وهي المكتسبات التي جاء الدستور الجديد ليضمنها، فكيف يُتصور أن تجهز وزيرة مكلفة بالنهوض بأوضاع المرأة على حقوق المرأة...؟!
- الاتفاقية المتعلقة بالموضوع لم توقع بعد، بل هي في مرحلة التحضير لحفل التوقيع بين الحكومة المغربية والاتحاد الأوروبي، الذي تفهم كثيرا حاجة الحكومة الحالية إلى إعادة النظر في مقترحات البرامج التي تم الإعلان عنها قبل الدستور الجديد، وذلك لملاءمتها مع مقتضياته. وهذا ما تمت مناقشته خلال الاستقبال الذي خصصته السيدة الوزيرة لسفير الاتحاد الأوروبي بتاريخ 23 فبراير 2012، حيث تم التأكيد خلال الاجتماع المذكور على الرغبة في إعادة

قراءة ما يسمى بـ"الأجندة الحكومية للمساواة 2015/2011"، وهو ما تم بالفعل من خلال فريق عمل تابع لمديرية المرأة بالوزارة، حيث تؤكد له الضرورة الملحة لإعادة النظر في بعض بنود هذه "الأجندة"، وذلك استحضارا للسياق الديمقراطي والتاريخي الذي تعرفه بلادنا بعد مصادقتها على الدستور الجديد. ومن ضمنها تغيير التسمية للملاءمة لتصبح "الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة للفترة 2012-2016".

● الحكومة الجديدة من حقها إعادة التملك السياسي لجميع البرامج والخطط ذات الصلة باختصاصات كل قطاع على حدة، مادامت تلك البرامج مجرد مقترحات مشاريع لم يتم بعد المصادقة عليها أو إبرام أي اتفاق بشأنها، وذلك حتى تتحمل الحكومة الحالية مسؤوليتها بما يستجيب لانتظارات الشعب المغربي، ما دامت المسؤولية اليوم مقترنة بالحاسبة بالمقتضى الدستوري، وأي حديث عن أن المجلس الحكومي في الفترة السابقة قد صادق على هذه "الأجندة" مجرد "افتراء".

● الغلاف المالي الشامل، في إطار البرنامج الوطني الإرشادي مع الاتحاد الأوربي للفترة 2013/2011، يصل إلى 580.5 مليون أورو، سيخصص ضمنها غلاف مالي يصل إلى 87 مليون أورو موجهة لمجال الحكامة الرشيدة وحقوق الإنسان. وضمن هذا المبلغ، سيرصد 45 مليون أورو لبرنامج دعم النهوض بالإنصاف والمساواة بين الرجال والنساء، يضح في الميزانية العامة للدولة.